



الجمهورية التونسية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

دليل إعداد مخطط التنمية الإقليمي
2030-2026

ماي 2025

يمثل مخطط التنمية 2026-2030 أول مخطط يتم اعداده في إطار تنفيذ مبادئ الدستور ومقاصده الرامية إلى تجسيد الحق في التنمية العادلة والمنصفة بين جميع الجهات والأفراد.

ويتم إعداد هذا المخطط في إطار مقارنة جديدة تتبوأ فيه المجالس المنتخبة دوراً محورياً في اقتراح الحلول المجددة والبرامج والمشاريع المناسبة لدفع التنمية بمجالها الترابي وخلق ديناميكية اقتصادية على مستوى الجهات وفيما بين جهات بالإقليم الواحد وفيما بين الأقاليم بما يدعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعدل.

وسيتّم لأول مرة إعداد مخطط إقليمي وفق التقسيم الترابي الجديد حيث ستمكن عملية التداول والتأليف بين مقترحات مجلس الإقليم ومقترحات مشاريع المخططات الجهوية من إحكام ضبط مقاربات داعمة للتنمية الشاملة والمتوازنة وفتح آفاق تنموية قائمة على الفرص المجدية والميزات التفاضلية وسلاسل القيمة التي يوفرها الإقليم.

وستساعد عملية التداول والتأليف على مستوى المجالس المنتخبة والأعمال الوطنية على المستوى الوطني على إعداد وثيقة مخطط التنمية 2026-2030 تضمن التكامل والاتساق بين السياسات والبرامج والمشاريع العمومية والاستجابة لخيارات التنمية وأهدافها على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي مع تجسيد الأولويات والأهداف الاستراتيجية على المستوى الوطني.

وتكرس أعمال إعداد مخطط التنمية 2026-2030 جملة من الأبعاد التنموية ومتطلبات التخطيط الجيد من أهمها:

- **البعد المحلي والجهوي والإقليمي** عبر الانطلاق من خصوصيات المعتمدية والجهة والإقليم لتحديد الإمكانيات والفرص المتاحة والمنظومات ذات الأثر والقيمة المضافة بما يدعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والتكامل بين الجهات.
- **التكامل والشمولية** من خلال الأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، والثقافية، والمجالية.
- **الاندماج الاجتماعي والاقتصادي** عبر رسم المقترحات وفق حاجيات جميع الفئات.
- **المنهج التشاركي** لضمان إثراء المقاربات الجديدة المقترحة وتملّك الأولويات والأهداف المرسومة وضمان المقبولية المجتمعية وحسن الإنجاز.
- **الاستشرافية** من خلال تحليل التحولات والتغيرات على المدى المتوسط والبعيد لإحكام التخطيط.
- **المرونة والتكيف** بما يتيح استجابة المخطط للتطورات والتغيرات الطارئة.
- **التناسق والفاعلية والنجاعة** من خلال بلورة السياسات والبرامج على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي والوطني حسب الأولويات وقابلية الإنجاز.
- **الاستدامة المالية وضمان الجدوى للمشاريع** المقترحة بالاعتماد على الدراسات الفنية الضرورية.
- **حوكمة إعداد المخطط** عبر تجسيد أطر المسؤولية والمساءلة والشفافية.

يهدف دليل إعداد مخطط التنمية الإقليمي إلى تقديم منهجية أعمال التخطيط ومراحل الإعداد التصاعدي انطلاقاً من المحلي إلى الجهوي ثم الإقليمي فالوطني بما يكرس الاستجابة لحاجيات وتطلعات المتساكنين ودفع حركية التنمية شاملة ودامجة على مستوى الإقليم فضلاً عن تجسيد الأولويات الوطنية تستجيب إلى خصوصيات الإقليم.. مرافقة المجالس المنتخبة

ويرتكز هذا الدليل على مقاربة التخطيط التصاعدي، مما يُعزز الاندماج والتكامل بين مخططات التنمية المحلية والجهوية والاقليمية ويكرس التوجه الرامي على تعزيز البعد الإقليمي للتنمية وانصهاره ضمن المخطط الوطني للتنمية 2026-2030 في إطار وحدة الدولة.

ويشمل فهرس الدليل:

1. الإطار القانوني والترتيبي والمراجع.
2. الأعمال التحضيرية.
3. مراحل ورزنامة إعداد مشروع مخطط التنمية الإقليمي.
4. صياغة مشروع مخطط التنمية الاقليمي.

الملاحق:

- أهمّ المجالات المقترحة بعنوان مشروع مخطط التنمية الاقليمي 2026-2030.
- جدول متابعة انجاز المشاريع العمومية للفترة 2021-2025.
- جدول متابعة إنجاز المشاريع الخاصة للفترة 2021-2025.
- جدول المؤشرات التنموية 2021-2030.
- مصفوفة التحليل الرباعي.
- أنموذج بطاقة مشروع.
- تصنيف المشاريع.

الإطار القانوني والترتيبي والمراجع

يرتكز إعداد مشروع مخطط التنمية الاقليمي على مجموعة من الأطر القانونية والترتيبية والمراجع التي من شأنها ضمان مميزات النجاح والنجاح لعملية التخطيط الاقليمي وتكاملها في إطار التوجهات الوطنية، وتتمثل في:

1. الإطار القانوني والترتيبي :

- الدستور .
- القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المؤرخ في 12 مارس 2025 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.
- المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.
- الأمر عدد 589 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 المتعلق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم.
- الأمر عدد 177 لسنة 2025 المؤرخ في 4 أبريل 2025 المتعلق بتنظيم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها.
- المنشور عدد 10 المؤرخ في 22 أبريل 2025 المتعلق بإعداد مخطط التنمية 2030-2026.

2. المراجع:

- الاستشارات الوطنية القطاعية (على غرار الاستشارة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم والاستشارة حول الخدمات العمومية).
- الاستراتيجيات القطاعية (على غرار استراتيجية الصناعة والتجديد 2035 واستراتيجية المياه 2050 واستراتيجية الرقمنة واستراتيجية الطاقات المتجددة واستراتيجية التشغيل والمخطط الإستراتيجي التربوي والإستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية).
- الاستراتيجيات المتصلة بمجالات جغرافية محددة (على المستوى المحلي والجهوي والاقليمي ولعديد البلديات والمدن).
- الأمثلة التوجيهية للتهيئة العمرانية والترايبية.
- البحوث والتقارير والدراسات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.
- الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية (المتمثلة في التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024).

تتطلب الأعمال التحضيرية بعقد جلسة للمجلس الاقليمي يتم خلالها إعطاء إشارة الانطلاق لأشغال مشروع مخطط التنمية الاقليمي. ويضبط المجلس الاقليمي خلال هذه الجلسة بالخصوص:

- برنامج العمل والأنشطة المبرمجة لإعداد مشروع المخطط الاقليمي.
- رزنامة اعداد مشروع مخطط التنمية الإقليمي في إطار الفترة المحددة للمجالس الاقليمية بالمنشور عدد 10 لسنة 2025.
- توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين.
- متطلبات إعداد مشروع المخططات (التكوين، الوثائق، البيانات، المسائل اللوجستية، ...).

ولتيسير إعداد مشروع مخطط التنمية الاقليمي، يمكن للمجلس الاقليمي إحداث فرق عمل تعنى بدراسة عدد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية مع التعمق في الإشكاليات التنموية الخصوصية للإقليم.

ويمكن الاستئناس في تكوين فرق العمل بالمجالات التالية (ملحق عدد 1):

- المجالات الاجتماعية.
- البنية التحتية والبيئة.
- الأنشطة الاقتصادية.
- الاستثمار الخاص.
- الحوكمة والمؤسسات.

مراحل ورزنامة إعداد مشروع مخطط التنمية الإقليمي

يتولى المجلس الاقليمي إعداد تقرير يتضمن العناصر التالية:

- i. تشخيص الوضع التنموي بالإقليم،
- ii. ضبط الأولويات والأهداف الاستراتيجية والمحاور التنموية،
- iii. إعداد مقترحات البرامج والمشاريع الجديدة.

1. تشخيص الوضع التنموي بالإقليم

تتضمن هذه المرحلة تحليلاً تفصيلياً للوضع الراهن يتم إعداده استناداً على تقييم إنجازات الفترة السابقة وبالتعمق في الإشكاليات التنموية والامكانيات المتاحة بالإقليم.

1.1 تشخيص وتقييم إنجازات الفترة 2021-2025

يتم تشخيص وتقييم إنجازات الفترة 2021-2025 على الصعيد الاقليمي من قبل المجالس الإقليمية اعتماداً على الدراسات الاستشرافية والمراجع المتوفرة والتقارير الجهوية الراجعة له بالنظر وفقاً للتمشي التالي:

- متابعة تقدم انجاز المشاريع العمومية للفترة 2021-2024 وتقديرات 2025 مع ضبط المشاريع المتواصلة للفترة ما بعد 2025 والاستثمارات الضرورية لإتمامها (ملحق عدد 2).
- متابعة إنجازات القطاع الخاص للفترة 2021-2025 (ملحق عدد 3).
- متابعة تطور المؤشرات التنموية خلال الفترة 2021-2025 (ملحق عدد 4).

وعملاً على إبراز أثر البرامج والمشاريع المنجزة، يتعين التطرق في هذا العنصر إلى تقييم أداء القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة والخدمات والبنية التحتية وتحليل أثر الإنجازات على الإنتاج والتصدير والتشغيل والاستثمار على مستوى الإقليم ومدى استجابتها لحاجيات المواطنين.

2.1 تحديد الاشكاليات التنموية والفرص المتاحة

على ضوء التشخيص المنجز على مستوى الإقليم واعتماداً على الإشكاليات التنموية الخاصة بالجهات مرجع النظر والإشكاليات التنموية ذات البعد الاقليمي واستناداً بالدراسات الاستشرافية والمراجع المتوفرة وتحليل أداء القطاع الخاص ومدى استغلاله للمنظومات الاقتصادية المتاحة والمجالات الواعدة وتقدم البرامج والمشاريع، يتم استخلاص أهم الاستنتاجات وضبط الإشكاليات التنموية وتحديد الفرص المتاحة بالإقليم.

ويمكن في ذلك اعتماد المصفوفة الرباعية: نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمخاطر (ملحق عدد 5).

2. ضبط الأولويات والأهداف الاستراتيجية والمحاور التنموية

انطلاقاً من الإشكاليات التنموية المحددة والفرص المتاحة على مستوى الإقليم ومقترحات مشاريع المخططات الجهوية، يتولى مجلس الاقاليم ضبط الأولويات والأهداف الاستراتيجية التنموية الخاصة بالإقليم للخامسة 2026-2030 مع الاستئناس في ذلك بنتائج الدراسات المنجزة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

كما يجدر التعمق في القضايا المطروحة والمسائل ذات الأولوية مثل العناية بالفئات الضعيفة والحد من التفاوت الجهوي والتشغيل ودعم المبادرات الجماعية خاصة منها الشركات الأهلية فضلاً عن الرفع من جاذبية الجهات والإقليم وإحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم القدرة التنافسية ودفع مجهود التصدير بالإقليم ومساهمته في تحقيق الامن الغذائي والتصرف المستدام في الموارد الطبيعية المتوفرة.

ويتضمن هذا الجزء العناصر التالية:

- أولويات الإقليم،
- الأهداف الاستراتيجية للإقليم على أن تكون محددة وقابلة للقياس والتحقيق وواقعية ومحددة زمنياً.

3. إعداد مقترحات البرامج والمشاريع الجديدة

يتولى مجلس الإقليم انطلاقاً من الأولويات والأهداف الاستراتيجية المضبوطة اقتراح البرامج والمشاريع والتأليف بينها وبين مشاريع مخططات المجالس الجهوية. ويتم اعتماد بطاقات مشاريع حسب الأنموذج المصاحب (ملحق عدد 6) وترتيبها حسب أهميتها ودرجة نضجها ومدى جاهزيتها. ويتجه في هذا المجال وبعد التداول في المقترحات الجهوية، التركيز خاصة على المشاريع التي تمكن من تحقيق التكامل بين الجهات داخل الإقليم الواحد لتقليص الفوارق التنموية بينها وتساهم في دعم ترابطها لخلق حركية تنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتمكن من تعزيز جاذبية الاقليم (ملحق عدد 7).

ويمكن اقتراح إصلاحات وإجراءات مصاحبة في إطار البرامج التنموية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للإقليم، بما في ذلك تعزيز القدرة التنافسية، تحسين البنية التحتية، وتوفير مناخ ملائم للاستثمار.

وحرصاً على حسن المتابعة والتقييم، يتعين اعتماد مؤشرات أداء تمكن من تحديد مدى مساهمة الجهة في بلوغ الأهداف المرسومة.

وفقاً لمنشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 10 المؤرخ في 22 أبريل 2025 المتعلق بإعداد مخطط التنمية 2026-2030، يتم إعداد مقترحات مشاريع مخططات التنمية الإقليمية في غضون أربع أشهر (04) ابتداء من تاريخ صدور المنشور وإحالة التقارير التأليفية إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط.

صياغة مشروع مخطط التنمية الإقليمي

يتولّى المجلس الاقليمي في ختام أعماله، عقد جلسة للتداول في مقترحات مشروع مخطط التنمية الاقليمي والعمل على التأليف بينه وبين مقترحات مشاريع مخططات التنمية الجهوية ويحيل تقريره التألفي إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط. وتعتمد صياغة الوثيقة النهائية على الفهرس التالي:

i. توطئة

1. الإطار العام لمخطط التنمية الاقليمي
2. حوصلة مراحل اعداد مخطط التنمية الاقليمي

ii. تقديم الاقليم

1. الخصائص الجغرافية
2. الخصائص الديمغرافية
3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

iii. تشخيص المجالات التنموية

1. تقييم إنجازات الفترة 2021-2025
2. تحديد الاشكاليات التنموية

iv. ضبط الأولويات والأهداف والمحاور الرئيسية التنموية

v. مقترحات البرامج والمشاريع الجديدة وترتيبها حسب الأهمية

يتم اعتماد مقترحات البرامج والمشاريع وفقاً لأنموذج بطاقة المشروع (ملحق عدد 6) بصيغتها الإلكترونية، والتي تستند إلى مجموعة من المقاييس الموضوعية المعتمدة، مثل أولويات التنمية للإقليم، وجاهزية البرامج والمشاريع، بالإضافة إلى تقييم آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

vi. الإجراءات المصاحبة

يتولّى مجلس الاقليم حوصلة وتأليف مقترحات الجهات وفرق العمل على المستوى الاقليمي من الإجراءات المصاحبة ذات الطابع المؤسسي والترتيبي والإجرائي، والتي من شأنها المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف المحددة، وفي إنجاز البرامج والمشاريع المقترحة بأفضل الظروف فضلاً على استغلال المزايا التنافسية للإقليم والتكامل مع الأقاليم الأخرى وتعزيز نسق الاستثمار الخاص وتنويع النسيج الاقتصادي به.

.vii مداولة مجلس الاقليم

.viii الملاحق

- جدول متابعة انجاز المشاريع العمومية للفترة 2025-2021
- جدول متابعة إنجاز المشاريع الخاصة للفترة 2025-2021
- جدول المؤشرات التنموية 2030-2021
- فرق العمل المحدثة وعدد جلساتها وعدد المشاركين

الملاحق

ملحق عدد 1: أهم المجالات المقترحة بعنوان مشروع مخطط التنمية الاقليمي 2030-2026

المجالات الاجتماعية		
- الصحة - الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن - الخدمات الاجتماعية	- التشغيل والتكوين المهني - التربية - التعليم العالي - التمكين الاقتصادي والاجتماعي	- الرياضة والشباب - الطفولة - الثقافة - الأشخاص حاملي الإعاقة
البنية التحتية والبيئة		
- المشاريع الهيكلية والطرق - المسالك الريفية - الماء الصالح للشرب - التطهير - التصرف في النفايات	- التنوير العمومي - حماية المدن من الفيضانات - شبكات الاتصالات - السكن	- التهيئة والتعمير - المسائل العقارية - العناية بالبيئة - تهيئة وحماية الشريط الساحلي
الأنشطة الاقتصادية		
- الشركات الأهلية - شركات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني - نسيج المؤسسات المنتجة (نشاط عادي - نشاط جزئي - نشاط يواجه صعوبات ...)	- الصناعات المعملية - المناطق والفضاءات الصناعية - الطاقة والمناجم - السياحة والترفيه - الصناعات التقليدية - النقل	- الفلاحة والصيد البحري - الموارد الطبيعية - الاقتصاد الرقمي - البحث العلمي والتجديد والابتكار
الاستثمار الخاص		
- دعم المبادرة الخاصة - مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمار	- المنظومات الاقتصادية وسلاسل القيمة بالإقليم والميزات التفاضلية	- فرص الاستثمار المستقبلية - المشاريع الكبرى الخاصة
الحكومة والمؤسسات		
- المسائل القانونية	- الإدارات والخدمات العمومية	- الإصلاحات المؤسساتية
الأروقة الاقتصادية		
-	-	-

ملحق عدد 2: جدول متابعة انجاز المشاريع العمومية للفترة 2021-2025

الإقليم:

الولاية:

القطاع:

الملاحظات	مواطن الشغل المحدثة	الإنجاز المالي (أ د)		الكلفة المحينة (أ د)	الكلفة الأصلية (أ د)	الانجاز المادي(*)		المعتمدة	بيان المشاريع
		2025-2021	ما بعد 2025			2025-2021	ما بعد 2025		

(*) الإنجاز المادي: الإنجاز الكمي وصف المشروع وذكر المحتوى المادي لكل عنصر من عناصره (عدد الكيلومترات، عدد الهكتارات، عدد المدارس،...)

ملحق عدد 3: جدول متابعة إنجاز المشاريع الخاصة للفترة 2021-2025

الإقليم:

الولاية:

الملاحظات	عدد مواطن الشغل	الكلفة (م د)	عدد المشاريع	القطاع

ملحق عدد 4: جدول المؤشرات التنموية

مؤشرات ديمغرافية

2030	2025	2021
عدد السكان (بالألف)		
نسبة النمو السكاني (%)		
صافي الهجرة		

مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني

2030	2025	2021
عدد التلاميذ والطلبة في القطاع العمومي		
- المرحلة الأساسية		
- المرحلة الإعدادية		
- التعليم الثانوي		
- التعليم العالي		
- التكوين المهني **		
متوسط كثافة الفصل في المرحلة الأساسية		
متوسط كثافة الفصل في الإعدادية والثانوية		
نصيب كل معلم من التلاميذ في المرحلة الأساسية		
نصيب كل مدرس من التلاميذ في الإعدادي والثانوي		
نسبة الأمية للسكان (10 سنوات فما فوق) (%)		
عدد المنقطعين عن الدراسة		
- المرحلة الأساسية		
- المرحلة الإعدادية		
- التعليم الثانوي		
عدد التلاميذ والطلبة في القطاع الخاص		
- المرحلة الأساسية		
- المرحلة الإعدادية		
- التعليم الثانوي		
- التعليم العالي		
- التكوين المهني		

مؤشرات في مجال الصحة

2030	2025	2021
		عدد الأسرة في القطاع العمومي
		عدد الأسرة في القطاع الخاص
		عدد مراكز الصحة الأساسية
		عدد السكان للطبيب الواحد
		عدد المصحات الخاصة
		عدد أطباء الاختصاص في القطاع العام
		عدد أطباء الاختصاص في القطاع الخاص

مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة

2030	2025	2021
		عدد الملاعب المعشبة
		عدد القاعات الرياضية
		عدد المجازين في الرياضة المدنية (بالألف)
		عدد دور الشباب
		عدد دور الثقافة
		عدد المكتبات العمومية
		عدد نوادي الأطفال
		عدد رياض الأطفال
		عدد الأقسام التحضيرية

التشغيل

2030	2025	2021
		السكان النشيطون ونسبة النشاط (15 سنة فما فوق)
		نسبة النشاط (%)
		- إناث
		- ذكور
		توزيع السكان المشتغلين حسب القطاع (%)
		فلاحة وصيد بحري
		صناعات معملية، مناجم، طاقة، بناء وأشغال عامة
		تجارة وخدمات
		توزيع السكان المشتغلين حسب المستوى التعليمي
		لا شيء
		ابتدائي
		ثانوي
		عالي
		نسبة البطالة (15 سنة فما فوق) (%)

البنية الأساسية:

2030	2025	2021
		نسبة تعبئة الموارد المائية (%)
		مساحة المناطق السقوية (ألف هـ)
		عدد المناطق الصناعية
		نسبة استغلال المناطق الصناعية
		طاقة الإيواء السياحي (ألف سرير)
		الطرق السيارة (كلم)
		الطرق المرقمة المعبدة (كلم)
		نسبة الطرق المرقمة المعبدة (%)
		المسالك الريفية المعبدة (كلم)
		نسبة المسالك الريفية المعبدة (%)
		طاقة استيعاب المطارات (مليون مسافر)
		نسبة الأسر المرتبطة بالإنترنت
		نسبة استغلال المياه المعالجة
		نسبة التزود بالماء الصالح للشرب (%)
		نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي (%)
		نسبة التنوير (%)
		نسبة التنوير بالوسط الريفي (%)
		عدد البلديات المتبناة من الديوان الوطني للتطهير
		نسبة الربط بمناطق تدخل الديوان الوطني للتطهير (%)

ملحق عدد 5: المصفوفة التحليل الرباعي

المجالات الاجتماعية

نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص / الامكانيات	المخاطر

البنية التحتية والبيئة

نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص / الامكانيات	المخاطر

الأنشطة الاقتصادية

نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص / الامكانيات	المخاطر

الاستثمار الخاص

نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص / الامكانيات	المخاطر

الحكومة والمؤسسات

نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص / الامكانيات	المخاطر

ملحق عدد 6: أنموذج بطاقة مشروع *

مخطط التنمية 2030-2026

بطاقة مشروع

الجهة المقترحة الاقليم/ الولاية/ المعتمدية/ القطاع	اسم المشروع
مكونات المشروع الأساسية	
صنف المشروع	درجة تضج المشروع
الفئات المستهدفة	الكلفة التقديرية الف دينار
الجاهزية العقارية	الاستثمارات خلال المخطط الف دينار
التأثيرات المرتقبة	درجة الأثر
القطاع	القطاع الفرعي
القطاعات ذات الصلة	تسجيل

* يتم توفير نسخة الكترونية في الغرض.

ملحق عدد 7: تصنيف المشاريع

يهدف هذا التصنيف إلى تيسير عملية اقتراح المشاريع من قبل المجالس المنتخبة بما يمكن من تحقيق التكامل بين مختلف الأطراف المتدخلة في أعمال إعداد مخطط التنمية 2026-2030 وضمان الاستجابة للحاجيات الحقيقية للمواطن وللمختلف المجالات الترابية.

•المشاريع المحلية:

هي المشاريع التي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين وفك العزلة بآماكن إقامتهم والمتمثلة أساسا في تعبيد الطرقات والمسالك والربط بمختلف الشبكات العمومية والتجهيزات داخل الأحياء وكل البرامج والمشاريع الأخرى التي تسمح بتحقيق الأهداف المشار إليها فضلا على المشاريع التي تهدف إلى الرفع من جاذبية المعتمدية وتهيتها قصد النهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

•المشاريع الجهوية:

هي المشاريع ذات الانعكاس الجهوي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تمكن من تعزيز جاذبية الجهة والاندماج الاقتصادي والاجتماعي والترابط بين المعتمديات.

•المشاريع الإقليمية:

هي المشاريع التي تمكن من تحقيق التكامل بين الجهات في الإقليم الواحد وتقليص الفوارق والتي تساهم في دعم الترابط بين مختلف الولايات داخل الإقليم لخلق حركية تنموية.

•المشاريع الوطنية:

هي المشاريع ذات البعد الوطني التي تهدف الى تحقيق التكامل والاندماج بين مختلف الأقاليم والتي تمكن من تحقيق الأهداف الوطنية وتستجيب للتوجهات القطاعية.